

محور الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية

Algerian family and the social control

أ. مشري زبيدة، جامعة سكيكدة - الجزائر.

Abstract:

The purpose of this article is to throw light upon social control in the span of Algerian family as the main nucleus of the society, which bears a has responsibility for adjusting individuals, through subject in their action to social control which determine the paths and routes for accepted behavior. When this process takes place, it will be a real investment for society's renaissance and its continued growth and Progress.

Keywords : social control, Algerian family.

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على محور الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية، باعتبارها نواة المجتمع ويقع على عاتقها مسؤولية ضبط أفرادها؛ بإخضاع تصرفاتهم لآليات ضبطية تحدد المسالك و الدروب التي تحكم سلوكياتهم ومتى كان ذلك فإنه سيكون استثمارا حقيقيا لنهضة المجتمع ونموه وتقدمه.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، الأسرة الجزائرية.

مقدمة:

في ظل التغييرات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و الثقافية المتوالية التي يعيشها المجتمع الجزائري، لم تعد الأسرة بإمكانياتها الذاتية قادرة على التصدي للأثار والتداعيات السلبية الناتجة عن تلك التغييرات، مما أبرز عدداً من المشكلات التي تسببت في إحداث خلل في بنية الأسرة وعلاقاتها الأسرية، وأعاققت قدرة أعضائها عن القيام بمهامهم وأفقدوا بعضاً من وظائفها وتماسكها. ويمكن أن تكون وظيفة الضبط الاجتماعي من بين تلك الوظائف الاجتماعية التي اجتاحتها هذه التغييرات، بسبب انتقال الأسرة من نمط تقليدي بسيط إلى آخر حضاري متطور.

أولاً : الضبط الاجتماعي (النشأة والتطور، المفهوم)

1. نشأة وتطور الضبط الاجتماعي: إن التفكير في موضوع الضبط الاجتماعي قديم قدم التاريخ الإنساني المدون، فمن المؤكد أن مشكلة الضبط قد أثارت عقول المفكرين منذ كانت جماعات اجتماعية ومجتمعات إنسانية، وقد تناول المفكرون مشكلة تقدير القوى التي تدفع الأفراد إلى الامتثال لمعايير السلوك التي يفرضها المجتمع عليهم، وجاءت معالجتهم متباينة الأهواء والاتجاهات، إذ يعد "بن خلدون"، أول رائد للضبط الاجتماعي عندما أكد على أهميته وضرورته للعمران البشري، فهو يرى "أن الضبط الاجتماعي لازم للحياة الاجتماعية وأنه في نفس الوقت ناجم عن خاصية طبيعية للإنسان، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه" (أسمري، 2003، ص.14).

وكانت فكرة الضبط الاجتماعي موجودة عند "أوكست كونت" الذي يعد أول من وجه الأنظار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية، وأشار إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به العقيدة والأخلاق والمعرفة في تدعيم هذا النظام (القرشي، 2011، ص.27)، كما اهتم "دوارد روس" بفكرة الضبط الاجتماعي متأثراً بشكل كبير بكتابات جبرائيل تارد (عالم نفس اجتماعي فرنسي قديم)، الذي كان مولعاً بآليات تتطلب تفعيل تأثير القيادة وشرعيتها وذلك بسبب دورها الهام في تنظيم التغيير الاجتماعي، إذ دلف "روس" إلى تناول موضوع الظروف الاجتماعية ومآلها من قوة وتأثير على جعل الأفراد منسجمين في تجمعاتهم، على الرغم من درايته الكاملة بوجود آليات قصره إلزامية، بيد أن اهتمامه وولعه انصب على وسيلة الإقناع التي تبرز في

عملية التفاعل الاجتماعي. ومع بداية ظهور علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية برز "جارلس هرتون كولي" في تناوله لموضوع الضبط الاجتماعي، انطلق "كولي" من أعماق الفرد فدخل إلي نفسه عندما يتفاعل مع الآخر و كيف تتضبط عبر عملية التفاعل التقابلي (العمر، 2006، ص.28) فعالج بذلك موضوع الضبط الاجتماعي من خلال الجماعات، وقد ميز "كولي" بين نوعين من الجماعات هما، الجماعات الأولية والجماعات الثانوية حيث أن العلاقات في الجماعات الأولية تكون مباشرة" وجهها لوجه" و تتميز بالبساطة بعيدا عن المصالح والمنافع المادية لذلك فان قواعد الضبط هنا تطاع عن رغبة ذاتية وبشكل دقيق، على حين تتميز الجماعات الثانوية بالنفعية و العلاقات الرسمية لذا فإن قواعد الضبط فيها تكون مفروضة من الخارج (القريشي، 2011، ص.32). وعلي الرغم من أن "إميل دوركايم" لم يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي بصورة مباشرة لكن بحثه كان محدد الحقائق الخلقية في رؤيته للمسألة المبهمة و هي الضبط الاجتماعي، و قد تجلّى ذلك في كتابه علم الاجتماع و الفلسفة (الصالح، 2004، ص.32) وطرح دوركايم مقولته عن الضبط الاجتماعي من خلال عرضه لنظريته عن الأنومي و الانحراف (جابر، 1977، ص.23). وقد أوضح "لابير" موضوع الضبط الاجتماعي في كتابه "نظرية في الضبط الاجتماعي" عندما عالج ما اسماء القوة الثالثة التي تسهم في تحقيق الضبط الاجتماعي بعد البعد الأول "التنشئة الاجتماعية"، والبعد الثاني "ما يفرضه الموقف من أفعال"، والبعد الثالث هو "المركز الاجتماعي" و لكي نحصل علي المركز الاجتماعي من قبل الجماعات المانحة لابد أن نلتزم بالضوابط التي توصلنا لهذا المركز، ونتمسك بقواعد الضبط كي نحافظ على تيوثنا له أو الانتقال إلى مركز أعلى (القريشي، 2011، ص.32). كما طرح "هيرشي" نظريته عن الضبط الاجتماعي والانحراف في دراسته الشهيرة "أسباب الجناح" فبدلا من النظر إلي الأفراد على أنهم منحرفين أو متوافقين، يذهب "هيرشي" تماما مثل "دوركايم" أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات. وقد أرجع "هيرشي" السلوك المنحرف إلى ضعف آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع وانهيارها، وبمعني آخر ضعف روابط المجتمع وانهيارها (السمري، 2003، ص.15). ويذهب "هيرتشي" في نظريته أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية. وهكذا جاء

سؤال النظرية الرئيسي "لماذا لا يرتكب الناس الجريمة" وكانت الإجابة هي العلاقة القوية بين الفرد والمجتمع (الوريكات، 2008، ص. 216).

2. **مفهوم الضبط الاجتماعي:** تعددت مفاهيم الضبط الاجتماعي بالنظر لتقارب و تباعد وجهات نظر العلوم التي تناولته. لدى نجد الكثير من المجالات التي يمكن إدراجها أو معالجتها تحت مصطلح الضبط الاجتماعي، وسأحاول في هذا العنصر تقديم مجموعة من المفاهيم للضبط الاجتماعي تمثل مختلف الاتجاهات، لنخلص في الأخير إلى تعريف في إطار علم النفس الاجتماعي. يعرفه "برنارد" بأنه: "العملية التي عن طريقها تمارس المنبهات و وظائفها على شخص معين أو مجموعة أشخاص، ثم تؤدي إلى استجابات تسهم في مواقف التكيف..." (جابر، 2004، ص. 127) من الواضح أن "برنارد" ركز علي مجموع "الرموز الإنسانية" أو "المنبهات"، وما تفرزه من أثر نفسي واستعداد لدي الفرد أو الجماعة من خلال عملية التكيف والتوافق. في حين أهتم "سمنر" بالجانب النفسي والاجتماعي في عملية الضبط الاجتماعية ووسائل الضبط التقليدية، حيث أعطي اهتمام أكبر للأعراف والعادات الاجتماعية كوسائل للضبط الاجتماعي، وفي رأيه أن طبيعة الإلزام والضبط في الإصلاحات الجمعية يظهر أوضح ما يكون في الأعراف، وهي عادات تقوم على قيم تعطيها القدرة على ضبط سلوك الفرد بحيث يلتزم بما تصطلح عليه الجماعة. ومن التعريفات الاجتماعية تعريف "ابن خلدون" حيث عرّف الضبط الاجتماعي بأنه: "كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد علي السير علي المستوي العادي المألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء" (غريب، 1997، ص. 160)، أو بمفهوم شامل "الرقابة الاجتماعية". ويقترب من هذا التعريف ما جاء به "روس" حيث عرّف الضبط بأنه: "سيطرة اجتماعية مقصودة هادفة" (جابر، 1997، ص. 34). ما يمكن استنتاجه من هذين التعريفين، أنهما يتفقان علي أن الضبط الاجتماعي إجراء اجتماعي مقصود من طرف المجتمع أو جماعة صغيرة منه كالأسرة، الهدف منه هو توجيه سلوك الأفراد وفق معايير متفق عليها، أما نقطة الخلاف بينهما هي أن ابن خلدون يقول أنه رقابة في حين روس يطلق عليه سيطرة، فالاختلاف واضح لأن الرقابة لا تتطلب القوة هذا يعني أن الفرد يلتزم و يمثل لهذا الإجراء من تلقاء نفسه علي عكس السيطرة التي تعني فرض الضبط الاجتماعي بالقوة أي إلزام الفرد. في

حين نجد "مصلح الصالح" في تعريفه للضبط الاجتماعي يجمع بين كل التعريفات السابقة "بأنه عملية هادفة وملازمة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة مخططة أو غير مخططة تقوم بها الجماعة أو المجتمع من خلال وسائل رسمية أو تلقائية لضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد والمعايير والأعراف العامة وقيم الحياة السائدة في المجتمع وبما يحقق النظام والاستقرار والتضامن والأهداف العامة للمجتمع" (الصالح، 2004، ص.28).

ثانياً: الأسرة الجزائرية (المفهوم، البناء، العلاقات الأسرية)

1. مفهوم الأسرة الجزائرية: عرف "مصطفى بوتقنوش" الأسرة الجزائرية على أنها: "عائلة موسعة حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد" الدار الكبرى" عند الحظر و"الخيمة الكبرى" عند البدو إذ نجد من 20 إلى 60 شخص أو أكثر يعيشون جماعياً (بوتقنوش، 1984، ترجمة أحمد دمري، ص.37). ويضيف بأنها إنتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد و تتطور فيه، ففي مجتمع سكني تبقى البنية الأسرية مطابقة له، وفي مجتمع تطوري أو ثوري فإن الأسرة تتحول حسب إيقاع وظروف التطور لهذا المجتمع. فالأسرة كما يوضحها بوتقنوش مرآة عاكسة للمجتمع، إذ يرتبط تطورها بتطور هذا الأخير سواء من الناحية البنائية أو الوظيفية.

كما يعرف قانون الأسرة الجزائري الأسرة في نص مواده، و بالتحديد في المادة الثانية حسب آخر تعديل له و ذلك بموجب أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير سنة 2005 بأنها: " الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة" (ديدان، 2006، ص.3). فمفهوم الأسرة من الناحية القانونية يركز على جانبين الجانب الأول يتمثل في الصلة التي ينبغي أن تبني عليها الأسرة، وهي الصلة الزوجية وهو الرباط الشرعي والوحيد التي يمكن من خلاله تأسيس أسرة صحيحة وسليمة من كل الجوانب سواء تعلق الأمر بالجانب الديني أو القانوني أو الاجتماعي ومن ثم النفسي. حتى نضمن حقوق وواجبات كل من الزوج والزوجة وباقي أفراد الأسرة وهو ما يعبر عليه في نص المادة بالقرابة وهذا ما نصت عليه المادة 31 من القانون المدني: "تتكون أسرة الشخص من ذوي قرباه، ويعتبر من ذوي القربى كل من يجمعهم أصل واحد" أما المادة الثالثة من قانون الأسرة فنصت: "تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة

وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية" (ديدان، 2006، ص.3). وهنا يركز المشرع الجزائري على مجموع الخصائص والسمات التي ينبغي أن تتوفر في الأسرة، وهي قوة العلاقات والترابط والتلاحم والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة التي تجمع بين أفراد الأسرة مما يحقق التماسك الأسري.

2. بناء الأسرة الجزائرية: كانت تسمى الأسرة الجزائرية على غرار الأسرة العربية بالأسرة الأبوية أو الأسرة التقليدية الكلاسيكية والأسرة الجزائرية التقليدية تنتمي إلى العرش وتنهض العشيرة في المجتمع الجزائري أساسا على القرابة من جانب الأب، والقرابة هي علاقة اجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية أو المصطنعة. وتعني في علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع علاقات العائلة والزواج وعلاقات المصاهرة. فالقرابة هي علاقة دموية والمصاهرة هي علاقة زواجه؛ فعلاقة الأب بابنه هي علاقة قرابة وعلاقة الزوج بزوجه هي علاقة مصاهرة (محمد الحسن، المرجع نفسه، ص51). فالأب في الأسرة الجزائرية التقليدية هو القائد الروحي للأسرة ويعمل على تماسكها فهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها وبعد وفاته يرث الولد الأكبر سلطته، فيصبح هو المسئول عن إخوته وأخواته. وفي هذا الشأن يقول "روبرتسن سميت" من أشهر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانيين في كتابه "القرابة والزواج في شبه الجزيرة العربية" بأن الأسرة الأبوية في المجتمع العربي التقليدي هي بمثابة نظام متماسك وموحد تمارس فيه السلطة من قبل الذكور (محمد الحسن، 1999، ص50). فالنسب الأبوي جعل الميراث فيها ينتقل وفق خط أبوي، من الأب إلى الأبناء للحفاظ على اللانقسامية التراث العائلي أما البنات يتركن المنزل العائلي عند الزواج. فالأسرة الجزائرية التقليدية أسرة ممتدة حيث تضم أكثر من جيلين تشمل على الأجداد الآباء، الأحفاد، ويقوم هؤلاء جميعا في وحدة سكنية مشتركة، كما تتميز الأسرة التقليدية بنوع من الثبات والاستقرار بالرغم من تعاقب الأجيال، فهي تحافظ على شخصيتها المعنوية ومسؤولياتها اتجاه الأفراد، ويغلب عليها صفة التكاملية نتيجة الاكتفاء الذاتي أي وجود الأسرة الكبيرة كوحدة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، كما تعتمد على نفسها من حيث الإنتاج والاستهلاك الذي يقوم على الضروريات. متسمة بعلاقات التعاون والإخاء والتضامن الآلي بين أفرادها وما ساعدها على ذلك التقارب المكاني، وما يميزها كذلك الامتثال للعرف الاجتماعي والقواعد الإسلامية الموروثة، حيث تعطى للعرف أهمية كبيرة في تحديد السلوك

الاجتماعي داخلها، والخارج عن الضبط ومحددات الأسرة ينبذ اجتماعيا. أما الزواج في الأسرة التقليدية فيتم على أساس التوافق بين الأسرتين وليس الزوجين، لدى غالبا ما ينشأ بين الزوجين خلافات لعدم التفاهم بينهما مما يؤثر على الجو العام للأسرة (زرارقة، 2004-2005، ص.208).

إن ظاهرة النزوح من الريف إلى المدينة والتطور الذي مرّ به المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر، واكبه التحول في بناء الأسرة الجزائرية ووظيفتها، فتحول من نمط الأسرة التقليدي إلى نمط آخر جديد يسمي بالنمط الحضري وفي هذا الشأن يقول محمد السويدي: "أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من نظام الأسرة الممتدة إلى النووية لم يكن ليبرز بشكل واسع و سريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى علي علاقة القرابة ويعتمد علي الإنتاج الزراعي و الحيواني، إلي نمط فردي يقوم علي الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكم العمل المأجور في الزمان المكان، والى جانب تقلص حجمها فقد عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا كبيرا في الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب التنشئة الاجتماعية إضافة إلي تبنيها معايير جديدة في التعامل والحياة (السويدي، 1990، ص.87). ويؤكد ذلك "بوتفنوشت" في قوله "لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي أو في الاقتصاد المنزلي بالإسراع وبالتعجيل بعملية تطور المواقف والتصرفات داخل المجتمع وكذلك داخل العائلة الجزائرية (بوتفنوشت، المرجع نفسه، ص.238). مما أدى بالأسرة الجزائرية لاكتساب بعض الأنماط السلوكية والقيم والعادات الحضرية، كتنقلص عدد أفراد الأسرة، حيث تتكون من الأب والأم والأولاد وضعف سلطة الأب، كما تحولت من نمط اجتماعي اقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات القرابة إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري (السويدي، 1990، ص.88). كما تنصف الأسرة الحضرية بتنوع نشاطاتها، فلكل فرد نشاطاته وأعماله التي يميل إليها ويرغب في انجازها وتسود صفة التعاقدية في العلاقات بين أفرادها في حياتهم داخل الأسرة. وضعف الروابط الاجتماعية بينهم، حيث أنه لا توجد مجال للتعاون والتساند التلقائي، فكل تعاون بينهم تجده مبني على أساس المصلحة الفردية التي تطغي بشكل بارز، كما يتميز أفراد الأسرة الحضرية بقدر من التعليم والثقافة وهذا بفضل منحها فرصة التعليم لكل من الذكر والأنثى. ومع

تقلص وظائفها خاصة منها التعليم والتنشئة الاجتماعية الأمر الذي جعل من الوقت المخصص للرعاية الأسرية ضيق مقارنة مع هاته المؤسسات. كما سمح الطابع الاجتماعي للمدينة التي تعتبر مركز الحداثة والتجديد، للأسرة الحضرية بالتفتح على العالم الخارجي من خلال الانتشار الواسع لأماكن قضاء وقت الفراغ والترفيه الذي يسمح بتكوين علاقات وصداقات مختلفة، أما فيما يخص عادات الزواج فلم يتغير جذريا عمل كان عليه في الأسرة التقليدية، ولكنه لم يعد مجرد اتفاق بين أسرتين وإنما أصبح يقوم على التوافق وحرية الاختيار للشريك الذي يحتم على الزوجين تحمل مسؤوليات هذا الاختيار (زرارة، 2005 ص209).

3. العلاقات الأسرية (الأدوار والوظائف)

1.3. العلاقة بين الزوجين: تشير شواهد واضحة على أن ظاهرة الزواج حظيت بأهمية بالغة في المجتمع الجزائري، فلقد أولى المشرع الجزائري في قانون الأسرة الجزائري عناية فائقة بها. والسبب في ذلك لا يرجع فقط إلى أن الأسرة تبدأ حتما بالزواج، ولكنه يرجع كذلك إلى أن الزوجين في الأسرة الجزائرية يحتلان أهمية كبرى من الناحية البنائية، ولهذا أصبح الزواج كما أصبح الزوجان يمثلان البؤرة الأساسية لقانون الأسرة الجزائرية، إذ خصص المشرع الجزائري الكتاب الأول من قانون الأسرة الجزائرية للزواج وانحلاله، ففي الباب الأول والمعنون بالزواج، وبالضبط في الفصل الأول المخصص للخطبة والزواج، وبالتحديد في القسم الأول الخاص بالخطبة يعرف المشرع الجزائري الزواج في المادة 4 بموجب الأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005 " الزواج هو عقد رضائي بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة ولحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب " (ديدان، مرجع سابق، ص5).

فالزواج من الناحية القانونية في المجتمع الجزائري، هو تكوين أسرة، تكون ثمرة اتفاق تعاقدية بين رجل وامرأة حسب قواعد الشريعة الإسلامية، ومن مقومات هذه الأسرة المودة والرحمة والتعاون ما بين أفرادها، فالرابطة الزوجية التي لا يمكن أن تتم إلا من خلال الأسرة تقوم على الاحترام المتبادل بين الزوجين لأنهما الوحدة الوحيدة لاستمرار الأسرة، وتنتج عن هذه الرابطة إقرار الأبوة وتهئية الأساس المستقر للعناية بالأطفال وتربيتهم والمحافظة على الأنساب لضمان استمرار الأسرة، ومن ثم الرابطة الأخوية وهي احتياجات نفسية لا تجد

مجالاً لإشباعها سوى عن طريق الأسرة لأنها هي المكان الوحيد الذي تمنح هذه الروابط الأسرية و تشعرونا بالانتماء والاحترام والتقدير.

إن أهمية الزواج ليس في إقامة علاقة بين شريكين ولكن أهميته في العلاقات التي تربط بينهما من جهة وبين الآباء والأبناء من جهة أخرى وبين الأبناء فيما بينهم، وتمتد العلاقات إلى عائلتيهما (الزوجين)، إذ تؤكد بنود المادة 36، حرص المشرع الجزائري على تنظيم العلاقة الزوجية داخل المجتمع الجزائري، فهو يضمن حقوق وواجبات كل من الزوجين، ويحثهما على وجوب المحافظة على الزواج واستمراره، وكذا واجبات الحياة المشتركة، وهذا ما يدفع كل من الزوجين لقضاء حياة طويلة مع بعضهما. وذلك بالطبع بالمعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة، والتعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم، وكذا التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات، لتتعدى هذه العلاقات حدود الزوجين إلي عائلتيهما، إذ يؤكد علي حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه واحترامهم وزيارتهم والمحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسن، والمعروف وزيارة كل منهما لأبويه وأقاربه واستضافتهم بالمعروف. فجاء نص المادة 36 في الفصل الرابع كما يلي "يجب على الزوجين:

1. المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
 2. المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة.
 3. التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.
 4. التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات.
 5. حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه واحترامهم وزيارتهم.
 6. المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسن، والمعروف.
 7. زيارة كل منهما لأبويه وأقاربه واستضافتهم بالمعروف" (ديدان، المرجع نفسه، ص.14).
- وبافتراض سيطرة زواج القرابة في المجتمع الجزائري، وخاصة في الوسط الريفي مثله مثل المجتمعات البدوية العربية كما يقول حلمي بركات" والجماعات العربية تفضل الزواج الداخلي، الذي يتم بين أطراف داخل الجماعة نفسها والزواج المفضل هو زواج ابنة العم التي تولد و تنشأ داخل الجماعة، وهكذا تحتفظ الجماعة البدوية بالشباب الذكور داخل الجماعة فحسب، وإنما تعمل من خلال هذا النظام على دعم علاقتهم مع أعمامهم وهي

علاقة تكون قوية أصلا من خلال رابطة المصاهرة، مما أدى إلى استمرار العلاقة الزوجية مدى الحياة. (بركات، 1984، ص. 201).

وقد تناولت العديد من الدراسات الجزائرية العلاقة بين الزوجين داخل نطاق الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري، وخاصة ما يتعلق بدور الرجل والمرأة ومكانة كل من الزوج والزوجة في الأسرة من خلال قوة اتخاذ القرارات الأسرية، حيث أكدت أراء عديدة أن مساهمة الزوجة في دخل الأسرة يكسبها سلطة اتخاذ القرارات الأسرية، إلا أن تلك الآراء تواجه بعض الاعتراضات، فهناك دراسات أخرى توضح أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية تواجه الربط بين المكاسب الاقتصادية أو الدخل للزوجة وتبوءها لمكانة أعلى أو اكتسابها قوة اتخاذ القرارات نظرا لأن نسق التدرج الجنسي السائد في المجتمع الجزائري التقليدي يقوم على أساس أن الرجل مكانته أعلى من المرأة لاعتماد النساء عليهم ومسئوليتهم الاقتصادية عن الأسرة وفي إطار الأدوار التقليدية لكل منهما. ويلخص بوتقنوش أدوار الرجال والنساء في البنية التقليدية للمجتمع الجزائري، في أن الرجل سيد الوضع بصفته رب عائلة، يسيطر في البيت دون أن يحكم، وهي الحقيقة التي يؤكدّها أيضا الباحث "فرانز فانون" بقوله "إن المجتمع الجزائري هو مجتمع قائم على النظام القرابي الأبوسي، إلا أن قاعدته الخفية هي أمومي خفي" (FANOUN, 1959, P1). وله كل السلطة الاقتصادية والسياسية في المقابل نجد المرأة سيدة البيت تحيي حياة منزلية، ليس لها أية سلطة اقتصادية (بوتقنوش، مرجع سابق ص. 294). ويضيف بوتقنوش بالرغم من الدور الأكثر انعزالا من دور الرجل الذي كانت تلعبه المرأة في الأسرة التقليدية، فلم تكن تلعب أي دور اقتصادي رغم أنها كانت تعمل جنب إلي جنب برفقة أخيها الرجل، سواء كان زوجا أو أبا أو أخا. إلا أن عملها هذا كان فقط لسد حاجيات الأسرة من مأكّل وشرب دون تحقيق أي مبلغ مالي، فهي لم تكن تحتل أي مكانة اجتماعية نظرا لنقص التعليم آنذاك (بوتقنوش، المرجع نفسه، ص. 260). بينما في الأسرة المعاصرة أصبحت تحتل مناصب عليا واقتحمت جميع الميادين فهي بذلك تساهم مساهمة فعالة في ميزانية الأسرة، مما يمكنها من احتلال مكانة اقتصادية مكنّتها من تبوؤ مكانة اجتماعية نظرا لمستواها الثقافي والاقتصادي، هذا ما مكنّها من سلطة اتخاذ القرارات سواء المتعلقة بشؤون أسرّتها أو بشؤونها الخاصة. ويوجز بوتقنوش دور المرأة الجزائرية في البنية

المعاصرة في أنها تحي حياة في المنزل و السوق أو العمل. كما أنها سيدة في البيت مع اكتسابها مجال من السلطة الاقتصادية (بوتفونشت، المرجع نفسه، ص. 296).

2.3. علاقة الآباء بالأبناء: إن النظام الأبوي الذي ميز الأسرة الجزائرية، مكن الأب من أن يكون أكثر الأشخاص احتراماً وطاعة، من طرف الأبناء فهو يحتل مركز السلطة والمسؤولية، ويتمتع بمكانة خاصة وإليه وحده ينسب الأولاد فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم. فهو مصدر الأمر والنهي، وباسم المعيل يتكفل بالمنزل، في مقابل ذلك فإن الأم في الأسرة التقليدية كانت أكثر انعزالاً. في حين لم يعد الأب في الأسرة الجزائرية الحديثة ذلك الأب المتسلط الذي يهابه أبناؤه ويخافه كل أفراد الأسرة، ويتصرف في كل شؤون أسرته وليس على باقي أفراد الأسرة إلا الامتثال لأوامره و تنفيذ قراراته، بل أصبح في الأسرة الحديثة يمارس سلطته بنوع من الديمقراطية معتمداً في ذلك على الحوار بين أفراد أسرته. أما الأم فلا تختلف وضعيتها عن وضعية الأب المتغيرة، حيث لم تعد تلك الأم البسيطة المنعزلة التي يقتصر دورها على تدبير شؤون المنزل وتربية الأبناء، بل أصبحت لها مكانة ودور مميزين سواء من الناحية الاقتصادية كتسيير ميزانية البيت غن كانت مأكثة بالبيت أو كانت تعمل خارجه، أو من ناحية الإشراف على تعليم ومتابعة أبنائها دراسياً، كما أن خروج المرأة للتعليم بعد الاستقلال مثلها مثل الرجل وتمتعها بمستوي ثقافي معين أهلها إلى أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأسرة، وأصبحت العلاقة بينها وبين زوجها أكثر ديمقراطية من ذي قبل (زرارة، 2005، ص. 210).

2.3.1. علاقة الأب بالأبناء: كان الابن في الأسرة التقليدية يخضع دائماً للأب، وباسم التقاليد الموروثة، فالابن الأكبر هو خليفة الأب، إذ يعتبر المعيل الأساسي للأسرة وينتظر منه أن يؤمن احتياجاتها في حالة غياب الأب، لدى اختلفت معاملة الأب للابن، عن تلك المخصصة للبنات، فاستمرت علاقتهما (الأب والابن) بالاحترام المتبادل، كما نجد الابن أكثر طاعة لأبيه، فلا يناقش الأب في قراراته، وكان الخجل والحياء وعدم الكلام بصوت مرتفع أمام الأب من أهم الأمور التي يحرص الابن عليها في الأسرة الجزائرية في حضور الأب. كما أن الأب يشارك ابنه في أداء مهنة واحدة وهذا ما يساعد على تشابه قيمهم وتقاليدهم وعاداتهم ومواقفهم وتشابه ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يعمل على تماسك علاقات الابن مع الأب. إن الابن في الأسرة التقليدية يعتقد بنفس القيم والمقاييس والعادات

والمواقف التي يعتقد بها الأب ويزال نفس حرفته، لذا تكون شخصية الابن مشابهة أو مطابقة لشخصية أبيه، كما أن العلاقات الاجتماعية التي تربطها تكون قوية وهذا ما يساهم مساهمة فعالة في وحدة أفراد الأسرة، وهذه الوحدة تساعد على تحقيق تماسكها (محمد الحسن، 1985، ص.32). لكن في الأسرة الحضرية أصبح الابن و خصوصا الابن الأكبر يتمتع بمكانة اقتصادية، ومالية وفكريا قد تفوق مكانة أبيه، نظرا للتطور الذي حدث في المجتمع الجزائري. فالابن أصبح يعتقد بأفكار وآراء وقيم ومقاييس تختلف عن أفكار وآراء وقيم أبيه، كما انه يمارس مهنة تختلف عن مهنة الأب وتكون ظروفه الاقتصادية والاجتماعية غير متشابهة مع ظروف الأب، وأمور كهذه تسبب عدم استقرار الأسرة أي عدم وجود العلاقات الاجتماعية القوية المتماسكة التي تربط بين الابن وأبيه. فالعلاقات المشبعة بالاحترام والحب، القبول، الثقة المتبادلة بين الابن والأب تدعم تماسك الأسرة. أما البنت في الأسرة التقليدية، لم يكن لها دور كبير، فكانت تحت سلطة أبيها وأمها، وكان دورها يقتصر على مساعدة الأم في الأعمال المنزلية. أما في الأسرة الحديثة فلم تعد تلك البنت المنعزلة والمتحفظة بل أصبحت لها مكانتها ودورها في بنية الأسرة الحديثة مثلها مثل الذكر لها حقوق وعليها واجبات، فانتشار المدارس والمعاهد والجامعات وخروجها للعمل، مكن البنت من بناء شخصيتها وتدعيم مواقفها في الحياة الاجتماعية، مما أعطاهم كفاءة تساوى كفاءة أخيها، فلم تعد تحت سلطة الأب أو الأخ، هذا ما أعطاهم حق اتخاذ القرار، خصوصا في مسائلها الشخصية أو حتى في شؤون الأسرة، والاندماج في الميدان المهني والقيام بعمل مأجور و الوصول إلى مكانة اجتماعية ومهنية مرموقة (زرارة، 2005، ص.211).

2.2.3. علاقة الأم بالأبناء: في مقابل الدور الذي يقوم به الأب، فالأم تكتفي برعاية و تربية أطفالها، كما كانت تشرف على شؤون بيتها الداخلية. فاستمرت علاقتها (الأم) بأبنائها بكونها مصدر للتربية، فكانت رابطة الأم بابنتها رابطة تساند وتعاون داخل البيت، سواء في العمل المنزلي أو في رعاية الأطفال، مما وطد علاقة الأخت بأختها فتكون بمثابة أم ثانية، كما تكن البنت كل الاحترام والطاعة لأُمها. أما في الأسرة الحضرية، فأصبحت العلاقات بين الأم والأبناء مشكلة، نتيجة للتصنيع والتحضر وخروج الأم للعمل، فالأم بالنسبة للابن الراشد، أقل قيمة - اجتماعيا - من وضعية الأب، إلا أنها لها تأثير في حالة فقدان الأب وغيبابه، رغم ذلك فهي تتحمل مسؤوليتها كأم وتأخذ على عاتقها مصير بيتها. وبالرغم من

التطور الذي عرفه المجتمع الجزائري علي كل المستويات، والذي أفرز دور متفوق للأبناء بحكم تعليمهم ومكانتهم الاجتماعية، وسيطرة الطابع الفردي علي العلاقات الأسرية، ونمو الشخصية الفردية والذي من شأنه أي هذا التطور أن يضيق نطاق تلك العلاقات الموضوعية، إلا أننا نلاحظ وجود وئام بين الأبناء والآباء إذ يظهر الآباء افتخارا كبيرا بالنجاحات الاجتماعية والمهنية لأبنائهم كما يظهر الأبناء عطفًا صادقًا واحترامًا كبيرًا اتجاه آبائهم.

3.3. العلاقة بين الأبناء: لقد شكل النظام الأبوي الدعامة الأساسية للسلطة الأبوية في

الأسرة الجزائرية، ليكون القاع التاريخي الاجتماعي للوضع الاجتماعي العالي للرجل والوضع الأدنى للمرأة، كما اتبعت الأسرة الجزائرية الممتدة السلطة الهرمية (السلمية)، التي تعتمد علي تغليب جنس علي آخر والكبار علي الصغار وعلى مراقبة صارمة للبنات وسلوكهن وشرفهن، ففي الوسط الأسري الجزائري السلمية في السن تلتقي مع السلمية في الجنس، ومكانة الطفل تكون حسب سنه وجنسه بمعنى أن السلمية تبدأ بالأكبر سنا من حيث الذكور وعن طريقها يتكون الهيكل التنظيمي للأسرة، و بواسطتها يأخذ كل فرد دوره داخل الأسرة (بويعل، 2005، ص. 104). فالأسرة الجزائرية غرست بذلك في نفسية الولد، مكانة أفضل من مكانة أخته، لأن الحريات المخولة له أكبر بكثير من تلك المخولة لها، ومن دون أن تكون الفتاة مذلولة أو مهملة فإنها تحس إحساسا كافيا بالتقدير المتزايد الذي يحظى به أخاها، فيبدأ بمراقبة تصرفاتها خارج المنزل ويفرض عليها عقابه إذا انحرفت بسلوكها عن المعايير والحدود المرسومة له، فالأخ الأكبر يحتل مكانة الأب في غيابه، لدي حظي بالاحترام والطاعة شأنه في ذلك شأن الأب في الأسرة الممتدة، فهو الذي كان يتولي شؤون الأسرة، ويسهر علي رعاية إخوته، فإذا مات الأب (صاحب السلطة)، يظل الإخوة يعيشون ويعملون معا تحت رئاسة الأخ الأكبر وتكون هذه هي القاعدة: استدعي تحول الأسرة الجزائرية من النمط الممتد إلى النمط النووي، تحولا في نظام السلطة ومنظومة العلاقات الأخوية، وفي إطار العلاقات الجديدة تصبح الأخت تطلع إلى أدوار جديدة تكتسبها. كما غير التحضر نسبيا من المكانة التقليدية للأخت التي تستند إليها من خلال علاقتها بأخيها وقد ارتبط ذلك بتقلص سلطة الأخ علي أخته داخل الأسرة الحضرية، رغم أن هناك البعض من هذه الأسر يمارس فيها الأخ سلطته التقليدية علي أخته. ولقد عمل التحضر علي إحداث

تغير نسبي في نمط العلاقات بين الإخوة داخل الأسرة الجزائرية النووية، بدأ على شكل تغيير في مكانة الأخ الأصغر تجاه مكانة أخيه الأكبر داخل نسق العلاقات الأخوية بينهما فقدت الطاعة المطلقة أهميتها الوظيفية في مجال الترابط و التفاعل داخل نسق العلاقات الأخوية (ألعقي،الأزهر (2012 جوان)، المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي، 22 ديسمبر 2012، ص75. <http://www.univ-biskra.dz/revue-fshs/edition/n2/3.pdf>

ثالثا: محور الضبط في الأسرة الجزائرية

تعتبر الأسرة منظمة اجتماعية تباشر قوى الضبط الاجتماعي، من حيث أنها أول وسط يحيط بالفرد يقوم بتنشئته وترويضه والتأثير في توجيهه، وهي التي تقوم بوظيفة التربية المقصودة التي يقوم بها الكبار بين أفراد الجنس الإنساني حيال الصغار للتأثير على عقولهم وأخلاقهم ومظاهر سلوكهم ونشاطهم المختلفة وذلك لأعدادهم للحياة المستقبلية (ألخريجي، 1982، ص.425).

لقد كان محور الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية التقليدية يتبع محور القرابة، و القرابة كما أكد ذلك العديد من المؤلفين هي مجموع الصلات المحددة اجتماعيا، هذه الصلات هي قبل كل شيء دينية وحقوقية وأخلاقية.(بوتقنوش، 1999، ص16). فكان الأب أو الجد هو رمز هذا الضبط ومحوره، فالأب هو القائد الروحي للأسرة ويعمل علي تماسكها فهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها وبعد وفاته يرث الولد الأكبر سلطته، فيصبح هو المسؤول عن إخوته وأخواته، إن النظام الأبوي الذي ميز الأسرة الجزائرية مكن الأب من أن يكون أكثر الأشخاص احتراماً وطاعة، من طرف الأبناء فهو يحتل مركز السلطة والمسؤولية ويتمتع بمكانة خاصة وإليه وحده ينسب الأولاد فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم. فهو مصدر الأمر والنهي وباسم المعيل يتكفل بالمنزل، أما عن المرأة في هذا النظام وباعتبار الأسرة الجزائرية منظمة ضابطة للحياة الجماعية، فشخصية الفرد الجزائري كانت تقني في ذاتية الأسرة، التي ينتسب إليها وكانت تحكمه عاداتها وتقاليدها وقيمها، التي ترسم للفرد الحدود التي وفقها تحدد الحقوق والواجبات. وتبين السلوكيات والأفعال والمحرمات إلى غير ذلك مما ينطوي عليه النظام الأسري الجزائري. لقد مارست الأسرة الجزائرية عملية الضبط الاجتماعي لارتباط أعضائها بها، وقضاء معظم أوقاتهم داخلها، ومشاركة كل فرد فيها أعضاء الأسرة الآخرين في الأعمال المختلفة لتوفير متطلبات الحياة.

رغم التغيرات الكبيرة التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية في الحياة المعاصرة، كتحويلها من أسرة ممتدة وكبيرة تضم الأجداد والأولاد والأحفاد، إلى أسر نووية لا تضم في الغالب سوى الزوجين وأولادهما وضعف السلطة الأبوية حيث تتكون من الأب والأم والأبناء. إلا أن مقام الأدوار الأنثوية لا تزال في الشعور الجمعي وبالتالي دور المرأة أصبح يتصادم مع قوة التقاليد في شكل صراع الأدوار بين القيم المكتسبة والصورة الجديدة للمرأة التي اكتسبتها نتيجة للتغير الاجتماعي. وبذلك تحول التنظيم التقليدي لتوزيع الأدوار الأسرية الذي كان يعطي للدور الذكري السلطة والسيطرة مقابل ذلك يعطي الدور الأنثوي الانصياع والخضوع للرجل. إن نمط السلطة السائد في محيط الأسرة الجزائرية النووية هو الشكل الأبوي ولكن بثورة شكلية فلم تبقى سلطة الأب على الأشياء بنفس الصورة التقليدية (صورة القائد) ولكن أصبح يتقاسم السلطة مع الأم على أساس التعاون والتكامل أكثر مما تبني على أساس السلطة والسيادة. (جابر، نصر الدين وحمود، سليمة). (2012 مارس). السلطة الوالدية وأثرها في بناء شخصية الأبناء. 1. مارس 2013، تم استرجاعها من

(<http://www.univ-biskra.dz/revue-fshs/edition/n1/12.pdf>).

رغم ذلك لا تزال الأسرة الجزائرية تحتفظ بالكثير من المظاهر التي كانت تتميز بها في الأسرة الممتدة ويتجلى لنا ذلك في حرصها على رقابة وضبط كل فرد داخل الأسرة.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الأسرة الجزائرية تفاعلت مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، مما أفضى إلى تغييرات من حيث بنائها وعلاقاتها الاجتماعية، كتحويلها من أسرة ممتدة وكبيرة تضم الأجداد والأولاد والأحفاد، إلى أسر نووية لا تضم في الغالب سوى الزوجين وأولادهما. وضعف السلطة الأبوية إلا أنها لا تزال تحتفظ بالكثير من المظاهر التي كانت تتميز بها في الأسرة الممتدة، ويتجلى لنا ذلك في ضبط سلوك أفرادها.

قائمة المراجع :

أولا - المراجع باللغة العربية:

- أخرجي، عبد الله. (1982). الضبط الاجتماعي. الطبعة الثانية. جدة: رامتان.

- الساعاتي، حسن. (1968). علم اجتماع القانوني. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- ألسمري، عدلي. (2003). الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي. الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السويدي، محمد. (1990). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الصالح، مصلح. (2004). الضبط الاجتماعي. الطبعة الأولى. الوراق للنشر و التوزيع.
- ألعقبي، الأزهر. (2012 جوان). المراكز و الأدوار الاجتماعية و محدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي. 22 ديسمبر 2012. <http://www.univ-biskra.dz/revue-fshs/edition/n2/3.pdf>.
- بركات، حلیم. (1984). المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي اجتماعي - بيروت: مركز الدراسات العربية.
- بوتقنوش، مصطفى. (1984). ترجمة أحمد، دمري. العائلة الجزائرية (التطور و الخصائص الحديثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.
- بويعلی، وسيلة. (2005). زواج الأقارب في المجتمع الحضري و انعكاساته على الأسرة. رسالة ماجستير في علم الاجتماعي العائلي، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- بوراكي، محمد المختار. (1986). السلطة الأبوية و حركة التغير الاجتماعي، رسالة ماجستير، العراق، قسم البحوث و الدراسات الاجتماعية.
- جابر الأنصاري، محمد. (2004). مراجعات في الفكر القومي. سلسلة الكتاب العربي رقم 57. الكويت: وزارة الإعلام.
- جابر، سامية. (1977). القانون و الضوابط الاجتماعية. مدخل إلي فهم التوازن في المجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية..
- جابر، سامية. (2004). علم الاجتماع العام. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- جابر، نصر الدين و حمودة، سليمة. (2012 مارس). السلطة الوالدية و أثرها في بناء شخصية الأبناء. 1 مارس 2013. <http://www.univ-biskra.dz/revue-fshs/edition/n1/12.pdf>.
- حسن، محمود. (د. ت). مقدمة في الخدمة الاجتماعية. لبنان: دار النهضة العربية.
- ديدان، مولود. (2006). قانون الأسرة. الجزائر: دار بلقيس.
- لنكار، محمود. (2010). الحماية الجنائية للأسرة. رسالة دكتوراه العلوم فرع القانون الجنائي. جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.
- عواد الوريكات، عايد. (2008). نظريات علم الجريمة. الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع.

- غريب، السيد أحمد. (1997). علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد حسن، إحسان. (1985). العائلة والقراءة والزواج. الطبعة الثانية. بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر.
- محمد الحسن، إحسان. (2000). علم اجتماع العائلة. الطبعة الأولى. الأردن: دار وائل للنشر.
- مشروخ، صلاح الدين (د.ت). علم الاجتماع التربوي. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- العمر، معن خليل. (2006). الضبط الاجتماعي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع.
- معن، خليل عمر. (1994). علم الاجتماع الأسرة. عمان: دار الشروق للنشر.
- نعيم أحمد، سمير. (1982). علم اجتماع القانوني. الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف.
- زرارقة، فيروز. (2004-2005). الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق، رسالة دكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري - قسنطينة.
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:**
- Franz, FANOUN. (1959). sociologie d'une révolution. 1ère édition, Paris : petite collection Maspero,